بين المجتمع المدني الغربي والمجتمع المدني العربي

د. نزار نبيل أبو منشار «الحرباوي»
أكاديمي وإعلامي فلسطيني

ملخص:

نشأ مصطلح ومفهوم المجتمع المدني في العالم الغربي، وبات أنشودة على لسان الساسة والمنظرين الحزبيين، وأصبح كل تيار سياسي أو فكري يسابق الزمن في امتلاك ما يستطيع من مؤسسات وهيئات العمل الأهلي البعيد عن سطوة الحكومة في كل دولة، ليرتبط بالشارع العام من خلال هذه المكتسبات المؤسساتية والاجتماعية والفكرية التي أتاح لها نظام العولمة الجديد، وبرنامج اقتصاد السوق العالمي المعاصر أن تنمو وتزدهر في ظل حماية قانونية ودستورية عالمية.

لقد شرّع مكتب العمل الدولي في جنيف، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ووافقت الأمم المتحدة على حق الأفراد في تأسيس الهيئات والنقابات والجمعيات الخاصة بهم لتلبية حاجاتهم وتطلعاتهم، وكان من ثمار ذلك: أن توسع العمل المدني في العالم الغربي بصورة كبيرة، وعلى إثره سار العالم العربي الذي حاول أن يقتبس المفهوم والسلوك، فوقع في مأزق الواقع السياسي العام، الذي أوجد فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق، ولا سيما في عالم لا يعيش أدنى نوع من الحرية، لا بل يعيش أقسى أنواع فرض الرأي، ومنع التجمهر لغير أنصار الدولة كما هو الحال في سائر البلاد العربية.

وما بين المنهجين، وما بين الواقعين، كانت المسافة كبيرة بين واقع وأداء المجتمع المدني الغربي، وواقع وأداء المجتمع المدني في العالم العربي، على مستوى الصورة والسيرة على حد سواء، فعلًا وسلوكًا وممارسة، وهو ما سيتم تناوله في مباحث هذه الدراسة ومجالاتها الآتية.

المجتمع المدني الغربي

نما المجتمع المدني في الغرب نموًّا كبيرًا على المستويات الأفقية والعمودية، حيث انتشرت منظمات المجتمع المدني فيه بكثافة،

رؤية تركية
2013 - 7
165 - 151

وكان لكل مؤسسة دورها في منظومة عمل مدني عام، تقوم بناءً عليه بدور يساهم في رسم الصورة المدنية للمجتمع، بعيدًا عن الفوضى التأسيسية للمنظمات التي يعانيها العالم العربي لغاية الآن، واستطاعت الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والأهلية أن تصنع لنفسها مكانًا حقيقيًّا في المعادلة العامة في المجتمعات الغربية، من خلال دورها الفعال في منتصف القرن العشرين، وأثبتت نفسها في تسيير دفة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لها السبق الفعلي في مجالات التنمية بكل صورها، حتى باتت الموئل الحقيقي للإبداع الغربي بصورته الحالية[1].

كان لكل مؤسسة دورها في منظومة عمل مدني عام، تقوم بناءً عليه بدور يساهم في رسم الصورة المدنية للمجتمع، بعيدًا عن الفوضى التأسيسية للمنظمات التي يعانيها العالم العربي لغاية الآن، واستطاعت الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والأهلية أن تصنع لنفسها مكانًا حقيقيًّا في المعادلة العامة في المجتمعات الغربية، من خلال دورها الفعال في منتصف القرن العشرين

يقول الدكتور فارس إيغو: «باختصار، إن التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، كما هو موجود حاليًّا في الغرب، أمر تاريخي يتعلق بتطور مفهوم المجتمع المدني وتمايزه عن المجتمع السياسي ومجتمع السوق، إن هذا الأمر لا يخضع لظرفنا التاريخي الحالي، حيث المجتمع المدني منخرط في عملية دؤوبة لبناء المجتمع السياسي على أركان جديدة، تتيح المجال للمشاركة والتداول. فالفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي عند الشعوب العربية، لم يحدث بعد، وربما في مستقبل قريب أو بعيد، تبعًا لتطور أو تعرقل العملية الديمقراطية، تاريخيًّا. والأحزاب السياسية ربما تكون من أكثر مؤسسات المجتمع السياسي تمفصلًا وتداخلًا مع المجتمع المدني. فهي من جانب تشكل بنية سياسية مُعدة لتسلم السلطة، في وقت من الأوقات، ومن هنا يأتي تجذرها في آليات السلطة، وهي في نفس الوقت مكان للتداول والحوار والصراع النظيف، وكذلك معامل لتفريخ الأفكار، ومعاهد للتثقيف السياسي الديمقراطي والمدني، ومن هذا الجانب تشكل أرقى مجال مدني في المجتمع. إلا أن اقتصار أي حزب سياسي، على آليات السلطة من السيطرة، والوصول إلى المناصب، واقتسام المغانم، فقط، يُفرغ الحزب من أي طرح مدني ويحوله إلى بنية سلطوية بامتياز»[2].

لعل هذا ما دفع المحللين إلى وصف المجتمع المدني الغربي بأنه يتجه إلى تحقيق ذاته كعنصر رئيس ومباشر في الحدث العام، حيث يقول البروفيسور روجيه سي: «إن صعود المجتمع المدني بهذه القوة، يعني السير على طريق تحوله إلى هيئة سياسية بحد ذاتها»[3].

المجتمع المدني العربي لم يأخذ فرصته للان

ففي الولايات المتحدة الأمريكية.. يشكل المجتمع المدني الدعامة الرئيسة في استقرار المجتمع كليًا، وهو الضمانة الفعلية لتقدم المجتمع وتقرير سياساته التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وله اليد الطولى في ترسيم مناهج العمل الاقتصادي، والعلاقة مع الدول والشعوب الأخرى[4]، هذا برغم التمايز الطبقي الواضح[5].

وهذا ليس غريبًا إذا تمت مقارنته بطبيعة النمو في عدد هذه المنظمات ونوعية خدماتها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني أكثر من مليوني منظمة!! تأسست كلها خلال الثلاثين عامًا الأخيرة[6].

يبين الباحثون طبيعة نشوء المجتمع المدني في أمريكا وكيفية اقتباسه من بعض النجاحات البريطانية في هذا الصدد بالقول: «أما في أمريكا، فقد نظمت الحركة النقابية نفسها حسب أسلوب الحركة العمالية النقابية البريطانية، فمنذ أواخر القرن الثامن عشر، انتشرت الإضرابات لدى عمال الطباعة والخشب في فيلاديلفيا، وتشكلت في نيويورك نقابة لعمال الطباعة، كما تشكلت في بالتيمور نقابة لعمال الخياطة، إلا أن الحركة النقابية لم تنظم إلا بعد فترة من ذلك التاريخ، ففي عام 1860م قام قسّ بروتستانتي – وكان عامل خياطة– بتأسيس جمعية سرية في فيلاديلفيا باسم فرسان العمل، وكانت الغاية الأساسية من تأسيسها: العمل على تحسين وضع العمال»[7].

وهذه المنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات التي تطورت تاريخيًّا تمثل رقمًا

المجتمع المدني الغربي يساهم في تنمية المجتمع

حقيقيًّا في الواقع الأمريكي المعاصر، ولها حالها المؤثر في جوانب اهتمامها، وهي لا ترضى بالخنوع أو التكاسل، ومعروفة بحركتها الدؤوبة لتحقيق غاياتها من خلال الحوار، والتفاوض، والتحركات السلمية، وتحريك الشارع ونحوها، يكفي أن يشير الباحث هنا إلى أن العقليات السياسية الأمريكية تعتمد على منظمات المجتمع المدني لترتيب وتقرير سياساتها في جوانب كثيرة، وتنطلق من هذه التوصيات والتقارير في عملها.

جاء في تقرير واشنطن: «ركزت مقالات تقرير واشنطن السابقة على المراكز البحثية المسماة بالثنيك تانك ومجموعات الضغط «اللوبي» والتي اتخذت من العاصمة الأمريكية مقرًّا لها، ثم تعرض التقرير بالشرح لبعض هذه المنظمات مثل المؤسسة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة ومركز الدراسات العربية المعاصرة والمعهد الأمريكي للسلام، ونحن الآن نتعرض بالشرح لأحد مراكز البحث الثنيك ثانك الذي لا يقل شهرة أو نفوذًا سياسيًّا عن المنظمات السابقة، ألا وهو مؤسسة هيريتيج، المعروف بانتمائه للتيار المحافظ المتشدد، وإلى جانب معهد «أمريكان إنتربرايز» يمثل هذان المركزان عقل إدارة بوش المحافظة، ومصدر كل أفكاره بخصوص الشرق الأوسط»[8].

وهناك حراك فعلي لمنظمات المجتمع المدني الأمريكي تجاه القضايا الإنسانية العامة[9]، فمثلًا؛ تحركت بعض فعاليات المجتمع المدني الأمريكي بعد المجازر الصهيونية في فلسطين، وقامت بحركات ضاغطة على الحكومة الأمريكية من أجل وقف نشاطاتها ودعمها لـ«إسرائيل»، ولا سيما بعدما حصل مع الطفل الفلسطيني محمد الدرة الذي قتل بين يدي والده، حيث انضم أساتذة وطلاب العديد من الجامعات والمعاهد في الولايات المتحدة مثل جامعتي «بريستون» و«هارفارد»، ومعهد «مساتشوستس للتكنولوجيا» لحملة المقاطعة لـ«إسرائيل»[10].

التحركات السلمية، وتحريك الشارع ونحوها، يكفي أن يشير الباحث هنا إلى أن العقليات السياسية الأمريكية تعتمد على منظمات المجتمع المدني لترتيب وتقرير سياساتها في جوانب كثيرة

في هذا السياق أيضًا، فقد اقترح الباحثون تفعيل العمل المدني في الولايات المتحدة من أجل ثنيها عن الدعم غير المحدود للدولة الصهيونية، وذلك لكونه «يحسن من قدرتها على عرض وجهة النظر العربية في جميع المؤتمرات والملتقيات الدولية غير الحكومية»[11].

هذه صورة واحدة من صور تحرك المجتمع المدني الأمريكي، وما كان لها من أثر على مستوى ساسة العالم، وما لها من أثر على الشارع الفلسطيني والشارع الصهيوني على حد سواء، وعليها يمكن القياس.

من الصور الأخرى، ما نجحت به منظمات الحفاظ على البيئة، ومنظمات مكافحة المخدرات، حيث وضعت قوانين في الولايات المتحدة الأمريكية وفق رؤية هذه المنظمات ومقترحاتها، ناهيك عن غيرها من المنظمات الفاعلة، ثم لم يلبث الأمر حتى تجاوز ذلك، وجعل من المنظمات غير الحكومية فاعلًا رئيسًا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية، وفي ذلك يقول الأستاذ برهان غليون: «وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لهذه المنظمات الأمم المتحدة، والدور النشيط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيروقراطية عليها»[12].

وبعد مرحلة من العمل والتنسيق، بات شكل وجود هذه المنظمات يعطي انطباعًا حقيقيًّا على نموها وازدهارها، وقدرتها الفعلية على وضع أهدافها وتطبيقها، وقد تمثل ذلك في محاولات كثيرة ناجحة تمت في أمريكا من أجل تحقيق أهداف المنظمات الأهلية، الأمر الذي لفت اهتمام كثير من الباحثين، ليثبتوا ذلك في مراحل التطور للمجتمع المدني العام.

أما منظمات المجتمع المدني في بريطانيا، فهي بحق صورة مشرقة عما يمكن أن يكون عليه المجتمع المدني، فهي منظمات فاعلة نشطة ذات أهداف ورؤى واضحة، ولها من الكفاءة الخبرة والدربة ما يعينها على تحقيق أهدافها وبلوغ مرامها على المستويات المختلفة.

هذه المنظمات تقوم بناء على تصور واضح لحاجات المجتمع[13]، ويقودها مختصون متمرسون في العمل الإداري، ولهم

أفق رحب في العمل، وقدرة على المناورة والمفاوضة، الأمر الذي انعكس على حالة المنظمات الأهلية عينها، وظهر تبعًا لذلك على المجتمع في بريطانيا ككل[14].

تعتمد منظمات المجتمع المدني البريطانية على أنظمة تواضعوا على تطبيقها من أجل الرقي بالمجتمع، واتفقوا على وضعها على جدول أعمال المنظمات غير الحكومية حتى يتحقق الازدهار بعيدًا عن التغني بالشعارات البعيدة عن المضمون

ومن تابع النشرات الإخبارية التي رصدت مجريات الانتخابات في بريطانيا في العام 2007م، ورحيل توني بلير[15] عن سدة الحكم فيها، علم مقدار الأثر الذي تتركه منظمات المجتمع المدني في بريطانيا على السياسة بكل أبوابها، حتى وصل تأثيرها إلى قرار الناخب بشكل مباشر[16].

وتعتمد منظمات المجتمع المدني البريطانية على أنظمة تواضعوا على تطبيقها من أجل الرقي بالمجتمع، واتفقوا على وضعها على جدول أعمال المنظمات غير الحكومية حتى يتحقق الازدهار بعيدًا عن التغني بالشعارات البعيدة عن المضمون[17]، حيث «يعد نموذج «التميز» الخاص بالمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) منهج أداء متوازن، جاهز وعام، يحظى برواج شديد في أنحاء أوروبا في القطاعين: العام والخاص»[18]، وهو ما لُمِسَت نتائجه بعد سبع سنوات من تطبيقه في بريطانيا على شكل وأداء المنظمات الأهلية والمجتمعية المختلفة.

أما في فرنسا.. فقد كان الحضور الكبير للمجتمع المدني بصورته الفاعلة في السنوات العشر الأخيرة[19]، رغم إيجابية دوره في السنوات الماضية، إلا أنه أخذ شكلًا تركيزيًّا في العمل، وأوجد مناخات جديدة تؤصل لعمل مدني مستقر وفاعل في فرنسا كلها[20].

يعود نجاح المجتمع المدني في فرنسا إلى تركيبته المميزة، والتي تشمل النساء والشباب والطبقات المثقفة وشرائح أخرى، وأيضًا إلى وضع الموضوعات المتروكة تقليديًّا للمؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية على أرض النقاش وطرح الحلول المناسبة لها من قبل هذه المنظمات، يقول البروفيسور حسن الساعوري: «والأحوال في فرنسا لا تختلف كثيرًا عن تلك التي في أمريكا، فاستطلاعات الرأي العام الفرنسي تشير إلى دور النقابات المتكافئ مع دور البرلمان، ودور قادة الأحزاب، ودور وسائل الإعلام إن لم يكن يفوقهم جميعًا، والسبب في ذلك يرجع إلى الفوارق بين الاستشارات ووضع السياسات لم تعد واضحة، فأصبح المستشار شريكًا في صناعة القرار، والمستشار المعني هنا هو النقابات وأجهزتها»[21].

ولا يختلف الواقع في اليابان وبعض الدول المتقدمة في العالم عن هذه الحال، فهناك وعي بدور وطبيعة المجتمع المدني، وهناك سعي واضح من الأنظمة الحاكمة لاستمالته إلى جانبها لكونه صمام أمان المجتمع، «ونفس الظاهرة تتكرر في إيطاليا، مثلما هو الحال في أمريكا

رئيس البنك الدولي يتفاعل مع المجتمع المدني الاوروبي الامريكي

وفرنسا، فبصمات النقابات واضحة في السياسة الإيطالية، وخاصة في المراحل التنفيذية»(22).

وفي روسيا دعا لينين إلى هضم هذا المصطلح وإدماجه في المفهوم الاشتراكي لمصلحة العمال، حيث يقول في أحد خطاباته: «إن نشاط الاشتراكيين الديمقراطيين السياسي قوامه المساعدة في تطوير وتنظيم الحركة العمالية في روسيا، وفي تحويل محاولاتها الحالية المنعزلة للاحتجاج و«التمردات» والإضرابات وهي خالية من أي فكرة موجهة، إلى نضال متجانس تخوضه كل الطبقة العاملة الروسية ضد النظام البرجوازي، ويرمي إلى انتزاع ملكية المغتصبين، وإلى هدم النظم الاجتماعية القائمة على اضطهاد التشغيل»(23).

والحقيقة؛ أن تلخيص الدكتور يوسف عبيدان لدور المجتمع المدني في الغرب وطبيعته النشطة سليم وتفصيلي، حيث يقول: «إن المجتمع المدني أضحى أحد أهم القوى المؤثرة في المجتمع الدولي سواء على صعيد التحول الديمقراطي وعمليات الإصلاح أو حماية حقوق الإنسان أو عمليات التنمية أو الارتقاء بالمستوى العام للثقافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد تحول المجتمع المدني من مجرد أفكار ومحاولات ولدت في قرائح المفكرين والمثقفين إلى منظمات ومؤسسات تلعب دورًا مهمًّا في شتى المجالات وفي تغيير تاريخ الشعوب والدول في شتى أنحاء العالم. وفي إطلالة سريعة على المجتمع الدولي نجد أن المجتمع المدني أصبح هو الفاعل الرئيس في التغييرات الكبرى، فهذا هو المجتمع المدني في فرنسا يجبر الحكومة على تعديل قانون العمل الجديد، وفي أمريكا يعترض على قانون الهجرة وفي بعض الدول

المجتمع المدني العربي بدأ يتشط في بعض البلدان العربية كاليمن

العربيـة يعمل عـلى دفع عمليـات الإصلاح والتحـول الديمقراطـي، ويلعـب دورًا مهمًا نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية»[24].

وبرغم النظرات الجزئية وغير الموضوعية التـي تصدر عن بعـض الكتـاب والباحثين، والذيـن يـرون أن المجتمع المـدني الغربي هو مجتمـع مكبّـل مغلـول اليدين، وهـو صنيعة إعـلام أراد أن يبين ديمقراطية الدول الغربية كأمريكا وفرنسـا وبريطانيا وألمانيا[25]، فإن المجتمـع المدني الغـربي قد حقـق النجاحات المتتاليـة، واسـتطاع أن يفرض نفسـه بقوة في سـاحة الحدث الغربي، والشـواهد على ذلك معلومـة، والأثـر الملموس لهـذه الجهود يدل على عظمها ومدى تأثيرها.

المجتمع المدني في العالم العربي

بـدأ مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يأخذ شـكله المعلوم في فترة متأخرة، حيث لم يتبلور هذا المفهـوم في المجتمعات العربية إلا في نهايـة القـرن العشرين، بعـد أن بدأ مفهوم العولمة الثقافية[26] يتوسـع وينتشر، ويأخذ أبعاده على مستويات التأثير الشعبية والنقابية المتنوعة[27].

يعـزو العلـماء هـذا التأخـر إلى غيـاب المنهجيـة الفكريـة الواضحـة، حيـث يقـول الأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو سليمان: «إن السـباق الحضـاري بين الأمم أصبح يشـكل تحدّيًا للوجود الإسـلامي في هذا العصر، ولم تُجدِ كثيرًا جهـود الترجمة العلمية والأدبية من

أعمال الحضارات الأخرى، ولن يغير إرسال المزيد من البعثات أو إنشاء المعاهد من الصورة المؤسفة التي يعيشها المسلمون في هذا العصر، وذلك بسبب ما آلت إليه العقلية الإسلامية ومنهجيتها، حيث اتسمت بضعف روح المبادرة، واضمحلال الحماس النفسي والعقائدي، وأصبحت مجبولة على المتابعة الجزئية»[28]، فسبقتنا الشعوب الغربية وتأخرنا لضعفنا؛ لا لقوتهم وسبقهم.

ما بين هذه الأرقام وتلك المعطيات الوافدة منها على صعيد الخدمات المقدمة من هذه المنظمات الأهلية غير الحكومية، فإن طبيعة العمل المدني تتشكل في ظل الأنظمة السياسية بصور خجولة جدًّا، وهو الأمر الذي لا بد من تغييره حتى تحدث النهضة، وتتحقق التنمية في المجالات المختلفة.

وفي واقع تشير فيه المعطيات المتوفرة إلى وجود (70000) منظمة أهلية عربية[29]، أي وجود عدد ضخم من المبادرات الشعبية على مستوى العالم العربي، فإن الحجم المتوقع من أداء هذه التشكيلات المدنية والأهلية لم يبلغ معشار ما خطط له في إطاره النظري، والأثر يدل على المسير!

فعندما يبلغ عدد المنظمات الأهلية والتابعة للمجتمع المدني في الدول العربية أكثر من (70000) منظمة، موزعة على مسميات المجتمع المدني المختلفة، بين منظمة وهيئة، وجمعية ونقابة وهكذا.. فإن الدور المنوط بها أن تحدث زلزالًا حقيقيًّا في الحال العام في هذه المجتمعات، وأن تحدث قفزات نوعية كبرى، تقلب الواقع بكل مجالاته.

لكن.. يبقى الأمل معقودًا على منظمات المجتمع المدني العربي لتضع لنفسها برامج عمل إستراتيجية لتصويب المسارات المختلفة التي تعنى بها، لتكون رقمًا حقيقيًّا في معادلة الوجود الدولي، ولتشكل الدور المنوط بها في مجتمعاتها بالدرجة الأولى، فهي فرس الرهان كما يقال، وعليها التعويل الكبير في مسألة الحفاظ على الحق الفردي والثروات، وتشكيل الوعي الحقيقي القادر على إحداث هذا الكم من التغيير على صعيد الكمّ والكيف.

بدأ مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يأخذ شكله المعلوم في فترة متأخرة، حيث لم يتبلور هذا المفهوم في المجتمعات العربية إلا في نهاية القرن العشرين، بعد أن بدأ مفهوم العولمة الثقافية يتوسع وينتشر

وبنظرة منصفة على واقع المؤسسات المدنية الموجودة في العالم العربي تجد أنها تأخذ واحدًا من هذه الأشكال الثلاثة:

1. الشكل الحكومي المغلف بالطابع الأهلي.

فالحكومات العربية، ورغبة منها في تسويق نفسها كدول ديمقراطية، أو دول مجارية للتطور الحضاري الموجود في العالم الغربي، أخذت على نفسها أن تنشئ مجموعة من الأشكال المجتمعية لتعمل تحت سلطانها من خلال أولياء النظام، أو من هم تابعون

لقطار النفعيين والوصوليين ممن يتمسحون بالدولة ورئيسها عند مطلع كل نهار، وهؤلاء تم استيعابهم في منظمات أهلية أشرفت الدولة على تأسيسها ودعمها ورسم سياساتها العامة والخاصة، وكانوا مجرد أحجار شطرنج بيد الدولة، تأمرهم بالتحرك فيتحركون، وتأمرهم بالصمت فيصمتون فلا تكاد تفرّق بين حالهم وحال الميت، وما طال أمد الدعم الحكومي لهذه المؤسسات بقيت تتنفس، وإن انقطع عنها لأي سبب باتت في حكم الأموات، وهذا النمط من العمل الأهلي لا ولن يكون ذا أثر تغييري على مستوى الجماهير، ولن يحظى بأي اهتمام من النخب المثقفة التي تعتبر دعامة العمل المدني المثمر..

هذه المنظمات يقصد بها مجموعة الأجسام الحاصلة على ترخيص رسمي لممارسة العمل المؤسساتي في أي مجتمع عربي، انطلاقًا من شعارات فضفاضة كبيرة لا تمس أصل الاحتياج الموجود لها في المجتمع

يقول الدكتور عزمي بشارة العضو العربي في الكنيست الصهيوني: «... وعليه فإن ضمان استقلالية الحركات الاجتماعية عن أجندة التمويل الخارجي من جهة وعن البنية الهيكلية الإدارية للسلطة الحاكمة من جهة أخرى، بات يشكل ضرورة لتمكين تلك الحركات المجتمعات العربية للقيام بدورها سواء بالأبعاد الاجتماعية-الحقوقية أو الديمقراطية-السياسية»[30].

2. المنظمات الأهلية والمهنية المستقلة أو المدعومة من حركات المعارضة.

هذه المنظمات الأهلية هي التي تشكل عصب الحراك المجتمعي في المجتمعات العربية من غير نكير، ويتم التحرك في سبيل حماية الفرد أو المطالبة بحقه في المواطنة وحقوقه الدستورية من خلالها، وذلك لأمور عدة، أهمها: عدم خضوع هذه المنظمات الأهلية لسلطة الدولة، وعدم اعتمادها على دعمها أو تمويلها، وبالتالي، فهي لا تكترث بردة الفعل، ويسوّق نشاطها في مصلحة التيارات المعارضة للدولة بشكل أو بآخر تبعًا لهذا التحرك.

فبرغم الأغلال والقيود الحكومية على حركة المجتمع المدني، فالصورة في مصر واضحة جلية، وذلك لوجود التنوع السياسي المعارض للنظام الحاكم في مصر، ووجود تيارات سياسية لها في المجتمع المصري لعقود طويلة، كجماعة الإخوان المسلمين[31]، أو أحزاب المعارضة اليسارية، أو الناصرية، أو الديمقراطية، أو نحوها.

هذه التيارات قد اكتسبت مع السنوات خبرة حقيقية في بدء المشاريع التأثيرية وممارستها من خلال الاحتكاك بالجماهير، وتفعيل الرأي العام في القضايا التي يراد لها أن تثور في المجتمع المصري، فقد كان لنقابات المحامين والأطباء والمهندسين، والمنظمات الحقوقية والمعنية بحقوق الإنسان دور فاعل حقيقي ملموس في تغيير كثير من القوانين المعمول بها في مصر، وشكلت

جمعية نسائية عراقية لتقديم يد الرحمة للمرأة

منظمات المجتمع المدني عنصر ضغط حقيقي على النظام السياسي في مصر، واضطرته إلى التراجع عن قرارات كثيرة اتخذها فيما يتعلق بالحق العام أو حقوق المواطنة، أو حرية الرأي والتعبير، أو نحو ذلك من أمور(32).

3. منظمات العمل الروتيني (البليد).

أطلق عليها هذا المسمى انطلاقًا من طبيعة وجودها في المجتمع، وما لها من دور فيه، فهذه المنظمات يقصد بها مجموعة الأجسام الحاصلة على ترخيص رسمي لممارسة العمل المؤسساتي في أي مجتمع عربي، انطلاقًا من شعارات فضفاضة كبيرة لا تمس أصل الاحتياج الموجود لها في المجتمع، فمن منظمة لرعاية التراث الفني لأصوات المغنين والمغنيات، إلى منظمات قائمة على نشاط سنوي باهت، إلى منظمات لها موازنات مالية حقيقية تقوم بعقد الأنشطة بشكل موسمي تقليدي تكرر من خلاله نفسها، من خلال كل نشاط وكل عام، دون أن تحظى بأي إبداع، ودون أن تقدم للمجتمع أي إفادة أو تطوير أو رقي، هذه المؤسسات في العالم العربي منتشرة بكثرة، ولعلها تحظى بحصة الأسد من التشكيلات الخاصة بالمجتمع المدني، مسميات مفرغة من مضامينها، وتماثيل جوفاء تعيش وتموت دون أن تترك لها أثرًا إيجابيًّا تحمده لها الأجيال.

ينبه الدكتور إسماعيل الفاروقي على هذه القضية المهمة بقوله: (إننا لا نستطيع أن ننكر وجود مراكز متفرقة في العالم الإسلامي تتسم بقدر أكبر من الاستنارة، ولكنه توجد حاجة

ملحة للغاية يفتقر إليها التعليم الإسلامي، وتلك هي: الموارد الإنسانية، إننا حقيقة لدينا مئات الآلاف من حملة الماجستير وحملة الدكتوراه، ولكن القليل منهم يمكن اعتباره من بين هؤلاء الذين لديهم حسن الإدراك بوجود تلك المشكلة المتعلقة بإضفاء الصفة الإسلامية على فروع الدراسة، فإن معظمهم قد مر بعملية تامة من غسل المخ بواسطة الغرب، حتى إنهم أصبحوا أعداء أشداء ضد إضفاء الصفة الإسلامية، أو على أفضل وجه؛ أصبحوا متفرجين نيامًا يتسمون باللامبالاة، بل والتشكك، وانعدام القابلية للتأثر والتأثير)[33]

إن من أولى الأولويات على النخب السياسية والاجتماعية والمثقفة في العالم العربي اليوم؛ أن تلتفت إلى مشاريع النهضة الإسلامية -والتي منها العمل في المجتمع المدني- ليستطيعوا مغادرة مربع الشعارات إلى مربع الفعل وإحداث التغيير المنشود، لا أن يتفرغوا لمناقشة قضايا عفا عليها الزمان، وباتت في مقابر التاريخ.

يقول الداعية علي الطنطاوي مبينًا: «الهجوم على عقيدة التوحيد اليوم عنيف، وخطر، ويأتي ظاهرًا وخفيًّا، تخطط له عقول كبيرة جدًّا، وشريرة جدًّا، وتؤيده جماعات قويّة جدًّا، وتُنفَق عليه أموال طائلة جدًّا، ونحن نترك هؤلاء ونشغل التلاميذ في درس التوحيد بالرد على المعتزلة والجهمية وأمثالهم، نحارب الأموات، بسلاح الأمس، بالسيف والرمح، ونترك الأعداء الأحياء الذين يقاتلوننا بالصواريخ والقنابل الذرية!»[34]، ومن ثَمّ ؛ فإن بداية التأصيل الحقيقي للعمل في المجتمع المدني تنطلق من الفهم النظري لطبيعة الرسالة السماوية، ومن الفكر الإسلامي الصافي[35].

وعليه ؛ كان لا بد من دراسة موضوعية حقيقية جادة لطبيعة وواقع المجتمع المدني في العالم العربي، فأعذار الجهل وعدم الإمكانية، والمعيقات الكثيرة التي تقف في وجه عملية التغيير الحقيقية لا بد وأن تزول بالهمة والعمل المتقن.

إن المجتمع المدني العربي رغم قلة ما يملك، ورغم حاجته إلى المزيد من الفهم الموضوعي لطبيعة الدور المنوط بالمجتمع المدني قادر على تحقيق قفزة نوعية في العمل السياسي والاقتصادي والفكري، فالتعويل كله يتم على المجتمع المدني الذي يشكل بالفعل حاجزًا أمام تغول السلطة التنفيذية على المواطن الفرد، وهو مناط التغيير في البنية الحقيقية للمجتمع، بدءًا بالوعي وانتهاء بالسياسات الإستراتيجية.

إن (70000) منظمة طوعية وأهلية في العالم العربي ليست رقمًا سهلًا، وإذا ما تم طرح نظرية التشبيك مع المؤسسات الدولية، وبناء جسور العلاقة الحقيقية معها، فإننا نتحدث عن 70 ألف منبر تواصل مع العالم الغربي، الأمر الذي يتيح الفرصة بشكل جدي لتغيير طبيعة تفكير المجتمع الغربي تجاه قضايا الأمة العربية والإسلامية.

وسيضرب الباحث لذلك مثلًا واحدًا لبيئة محصورة وأمامها أقسى أنواع المعيقات.

إن (70000) منظمة طوعية وأهلية في العالم العربي ليست رقمًا سهلًا، وإذا ما تم طرح نظرية التشبيك مع المؤسسات الدولية، وبناء جسور العلاقة الحقيقية معها، فإننا نتحدث عن 70 ألف منبر تواصل مع العالم الغربي

إنها بيئة المجتمع المدني الفلسطيني.. حيث يوجد الاحتلال الذي يستبيح الأرض والإنسان والمقدسات، ويقصف المؤسسات والمنشآت الأهلية صباح مساء بالقنابل المحرمة دوليًا، لا بل والمنظمات العالمية على مرأى العالم ومسمعه.

هذا الواقع لم يمنع الشعب الفلسطيني في فترة حرب غزة الأخيرة من أن ينشط في بناء شبكة علاقات عامة مع المؤسسات الأهلية في العالم الغربي، وهو ما جعل المجتمع المدني في بريطانيا يخرج بمسيرة المائة ألف نصرة لفلسطين وغضبًا على الكيان الصهيوني، وهو ما دفع 92 مؤسسة قانونية فرنسية –وفرنسا هي الدولة الأوروبية الأكثر حفاظًا على الكيان الصهيوني– لتقديم لائحة بمحاكمة قادة الكيان الصهيوني كمجرمي حرب، وهو أيضًا ما جعل الشارع الغربي يغير نظرته للكيان الصهيوني المدلل، وغير طبيعة اللعبة السياسية في المنطقة برمتها.

هذه صورة واحدة، فكيف بنا إذا تم توحيد الجهد العربي في قضايا الأمة الكبرى، وإنشاء رؤية إستراتيجية عن النقابات والاتحادات والهيئات العربية من أجل بدء مشروع عربي عالمي جديد؟!

أهم المصادر والمراجع في البحث

1. في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة، القوة، الصفوة)، د.عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، الطبعة الأولى.
2. الأهداف النقابية، محمود فضيل التل، مؤسسة فريدريش إيبرت– بيروت، الطبعة الأولى.
3. عمال السودان والسياسة، د.حسن علي الساعوري، عبد الرحمن قسم السيد، جمال البنا، منشورات: الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، دار الفكر– الخرطوم.
4. لينين– عن النقابات، مجموعة من المقالات والخطب، دار التقدم– موسكو، الترجمة إلى العربية: دار التقدم– موسكو، الطبعة الأولى (1973م)، ترجمة إلياس شاهين.
5. قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، أ. د.عبد الحميد أبو سليمان، الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، رسائل إسلامية المعرفة (4)، الطبعة الثانية (1995م).
6. صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية– ضمن سلسلة رسائل إسلامية المعرفة (5)، أ.د.إسماعيل الفاروقي، الدار العلمية للكتاب الإسلامي– الرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى (1989م).
7. موقفنا من الحضارة الغربية، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع– جدة، الطبعة الثانية (2000م).

الهوامش

1. انظر: الموقع الإلكتروني على الإنترنت (الطريق) WWW.IRAQCP.ORG، موضوع بعنوان: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، بقلم: برهان غليون.
2. الموقع الإلكتروني لحزب العمل الشيوعي الموجود في سوريا: (سوريا الآن) على الإنترنت WWW. SYRIAALAAN.COM، موضوع بعنوان: المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، للباحث: د.فارس إيغو، منشور بتاريخ 8/ 9/ 2006 م.

3. الموقع الإلكتروني: سودانيات. نت، على الإنترنت، مقال بعنوان: المجتمع المدني في مواجهة السلطة، قراءة في كتاب البروفيسور: روجيه سي، منشور بتاريخ: 1، 10، 2004م.
4. انظر في ذلك: موقع (تقرير واشنطن) على الإنترنت WWW.TAQRIR.ORG، تقرير بعنوان: "مؤسسة هيريتيج" عقل حركة المحافظين الجدد، للكاتب: أندرو ماسلوسكي.
5. انظر في ذلك: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة، القوة، الصفوة)، د.عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، الطبعة الأولى (1990م)، ص60 – 74.
6. جريدة الشرق الأوسط، العدد 10266، منشور بتاريخ 6/ 1/ 2007م، مقال بعنوان: قوة الضغط القادمة، عبد الملك بن أحمد آل الشيخ.
7. الأهداف النقابية، محمود فضيل التل، مؤسسة فريدريش إيبرت – بيروت، الطبعة الأولى، ص15
8. موقع (تقرير واشنطن) على الإنترنت WWW. TAQRIR.ORG، تقرير بعنوان: "مؤسسة هيريتيج" عقل حركة المحافظين الجدد، للكاتب: أندرو ماسلوسكي.
9. مثل الجهود التي تبذلها نقابات العمال في أمريكا على سبيل المثال، وانظر في ذلك: عمال السودان والسياسة، د.حسن علي الساعوري، عبد الرحمن قسم السيد، جمال البنا، منشورات: الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، دار الفكر – الخرطوم، ط –، ص5 .
10. انظر في ذلك: مركز الأخبار – أمان، الموقع على الإنترنت، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة .WWW.AMANJORDAN ORG، موضوع بعنوان: منظمات المجتمع المدني.. ورقة رابحة في مواجهة "إسرائيل"/ مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، منشور بتاريخ: 6/ 2006م.
11. انظر: مركز الأخبار – أمان، الموقع على الإنترنت، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة WWW.AMANJORDAN.ORG، موضوع بعنوان: منظمات المجتمع المدني.. ورقة رابحة في مواجهة "إسرائيل"/ مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، منشور بتاريخ: 6/ 2006م.
12. الموقع الإلكتروني على الإنترنت (الطريق) WWW.IRAQCP.ORG، موضوع بعنوان: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، بقلم: برهان غليون.
13. انظر: موقع الإنترنت الخاصبالمفوضية وعنوانه . www.charitycommission.gov.uk
14. ويكفي أن يشير الباحث إلى كون حزب العمال البريطاني هو حزب سياسي يسعى إلى السلطة في بريطانيا من خلال انبثاقه عن المنظمات المدنية العمالية، ومن نقابات العمال بصورة عامة، وانظر في ذلك: عمال السودان والسياسة، ص4.
15. هو رئيس وزراء بريطانيا السابق.
16. فقد عرضت القنوات الفضائية الكبرى –ولا سيما الجزيرة والعربية– أسباب خسارة توني بلير أمام منافسه، وعزت السبب في ذلك إلى إخفاق بلير في إقناع منظمات المجتمع المدني برؤيته وقدرته على إدارة حكم البلاد.
17. انظر في ذلك: الأهداف النقابية، محمود فضيل التل، مؤسسة فريدريش إيبرت– بيروت، الطبعة الأولى، ص15.
18. القيادة المتميزة – صياغة إستراتيجيات التغيير، ص159.
19. انظر في ذلك: الموقع الإلكتروني: منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة WWW.QATAR-CONFERENCES. ORG، خبر بعنوان: خلال مائدة مستديرة حول منظمات المجتمع المدني... المتحدثون يدعون إلى تطوير آليات التحول الديمقراطي، بقلم: مأمون عياش – كلمة الدكتور يوسف العبيدان.
20. تكفي الإشارة إلى التظاهرات التي قامت بها مختلف الجمعيات والهيئات المدنية لطلبة المدارس، والممرضات، والإضرابات الكبرى عام 1995 في فرنسا، وحديثًا الحركة المدنية الواسعة ضد انتخاب اليميني المتطرف "لوبان" إلى رئاسة الجمهورية عام 2001.
21. عمال السودان والسياسة، ص7.
22. المرجع السابق، ص8، بتصرف يسير.
23. لينين– عن النقابات، مجموعة من المقالات والخطب، دار التقدم– موسكو، الترجمة إلى العربية: دار التقدم – موسكو، الطبعة الأولى (1973م)، ترجمة إلياس شاهين، ص6.
24. الموقع الإلكتروني: منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة WWW. QATAR-CONFERENCES.ORG، خبر بعنوان: خلال مائدة مستديرة حول منظمات المجتمع المدني... المتحدثون يدعون إلى تطوير

آليات التحول الديمقراطي، بقلم: مأمون عياش.

25. <?>.انظر في ذلك مثلاً: مقالة منشورة على الإنترنت بعنوان: أكذوبة المجتمع المدني في الغرب، للدكتور: ميلاد مفتاح الحراني، والباحث يرى من خلالها أن المجتمع المدني في الغرب عاجز تمام العجز، وأنه صورة تجميلية للواقع الغربي المليء بالدكتاتورية والفساد والعنصرية.

26. يطلق عليها أيضًا: (الكوننة) أو (الكوكبة)، انظر: قضايا معاصرة- العلوم الإنسانية/ مركز المناهج- وزارة التربية والتعليم _ فلسطين، الطبعة التجريبية الأولى/ مقرر للصف الحادي عشر الأدبي (الجزء الثاني)، ص49.

27. على سبيل المثال، بدأ هذا المفهوم بالظهور في الأردن مع بداية حكم الملك حسين، وانظر في ذلك: الحركة النقابية العمالية في الأردن، علي عناد خريس وصلاح عبد الكريم الصفدي، دار النشر والتوزيع والتعهدات- الأردن، الطبعة الأولى، ص5.

28. قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، أ.د.عبد الحميد أبو سليمان، الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، رسائل إسلامية المعرفة (4)، الطبعة الثانية (1995م)، ص34 – 35.

29. انظر: مجلة النبأ- مجلة شهرية ثقافية عامة / العدد 71/ عدد حزيران 2004م/ موضوع بعنوان: أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية/ د.كريم أبو حلاوة، وهو كاتب وباحث سوري في الشؤون الإستراتيجية.

30. إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، عزمي بشارة،: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لأبحاث الديمقراطية - رام الله، الطبعة الأولى (1998 م)، ص395.

31. تم تأسيسها في العام 1928م بعد هدم الخلافة الإسلامية، وقد أسسها الشهيد حسن البنا في الإسماعيلية في مصر مع عدد من إخوانه، وتعتبر الحركة الجماهيرية الأولى في مصر، وكبرى الحركات الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي.

32. ومن أبرزها إلغاء قرارات المحاكم بشأن تحويل المعتقلين السياسيين إلى المحاكم العسكرية، وهو القرار الذي أثار ضجة كبيرة في الشارع المصري، ولاسيما أن النظام المصري قام بحملات اعتقالات طالت رموز وكوادر العمل النقابي في مصر أكثر من مرة، وعلى وجه الخصوص، كوادر جماعة الإخوان المسلمين ومرشحيهم للنقابات والمنظمات الأهلية والشعبية.

33. صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية – ضمن سلسلة رسائل إسلامية المعرفة (5)، أ. د.إسماعيل الفاروقي، الدار العلمية للكتاب الإسلامي- الرياض، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى (1989م)، ص32 – 33.

34. موقفنا من الحضارة الغربية، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع- جدة، الطبعة الثانية (2000م)، ص50-51.. وانظر كذلك: صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية- ضمن سلسلة رسائل إسلامية المعرفة (5)، أ. د.إسماعيل الفاروقي، الدار العلمية للكتاب الإسلامي- الرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى (1989م)، ص25.

35. مدخل إلى النظرية السياسية في القرآن الكريم، البروفيسور زكريا بشير إمام، دار هزابر للنشر والتوزيع- الخرطوم، الطبعة الأولى (1999م)، ص60.